

السودان يُقرّ زيادة محفوفة بالمخاطر في أسعار الوقود

الحكومة تعالج الاختلالات المالية الكبيرة بإتقال كاهل المواطنين المنهكين بأعباء إضافية

أقدم السودان على مضاعفة أسعار الوقود لخفض الدعم عنها وتقليل عجز الموازنة في خطوة تبدو محفوفة بالمخاطر، قد تؤدي إلى تفجر غضب السودانيين كونها ستزيد من حجم الأعباء الملقاة على كاهلهم بسبب التكاليف المعيشية الباهظة وتفاقم متاعب قطاع الأعمال.

الخرطوم - صدمت الحكومة الانتقالية السودانية المواطنين بزيادة كبيرة في أسعار الوقود، لتفجر أحلامهم التي علقوها على السلطة لتحسين أوضاعهم المعيشية الصعبة، والتي لم تجد سيلا سوى السير في العلاج المر المفروض من قبل المانحين الدوليين.

وأعلنت وزارة الطاقة مساء الثلاثاء الماضي أن وزيرة المالية جبريل إبراهيم قرّر زيادة جديدة في أسعار الوقود بنسبة تزيد عن 100 في المئة، في إطار إصلاحات اقتصادية متفق عليها مع صندوق النقد الدولي لتقليص العجز في الميزانية.

وقال البيان إن القرار "يقضي بإلغاء أسعار الوقود المعتمدة، في إطار سياسة الدولة الرامية لإصلاح الاقتصاد الوطني وتأسيس بنية تمكن مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية".

ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى تقويض قطاعات إنتاجية عديدة، حيث تسبب في ارتفاع تعريفات المواصلات العامة وتكاليف نقل البضائع وأسعار السلع وتكاليف صناعة الخبز وتناقص المساحات الزراعية.

وتشير التقديرات الحكومية إلى أن الدولة تنفق سنويا نحو مليار دولار لدعم للمحروقات، والذي لا يذهب للفقراء بشكل مباشر، بل يتشاركونه مع كل من الطبقتين المتوسطة والغنية.

وأتبعت الحكومة سياسة المراحل وجس النبض قبل الدخول في مغامرة زيادة أسعار الوقود، ففي أكتوبر الماضي أعلنت الحكومة تطبيق رفع تدريجي لدعم المحروقات ضمن إصلاحات اقتصادية تعزز تطبيقها.

وقبل ذلك بشهر أقرت الحكومة تحرير أسعار الوقود بزيادة فاقت الـ400 في المئة ليصبح سعر لتر البنزين المستورد بقيمة 120 جنيها بينما كان السعر القديم 28 جنيها للتر، فيما ارتفع لتر الغازولين المستورد من 23 جنيها إلى 106 جنيها. ويعاني السودان من نقائص متكررة في الوقود تسبب أضرارا في عدد مناطق من البلد على مدار الأسبوع الماضي.

وبدخول القرار حيز التنفيذ سيرتفع سعر لتر البنزين إلى 290 جنيها (68 سنتا أميركيا) من 150 جنيها (حوالي 35 سنتا)، بزيادة تقدر بنحو 93.3 في المئة، فيما يرتفع سعر لتر السولار إلى 285 جنيها (نحو 67 سنتا)، من 125 جنيها (نحو 29 سنتا).

ووجه القرار بتكوين لجان متخصصة لدراسة كيفية توفير دعم مباشر لقطاعات الزراعة والكهرباء والمواصلات، لتعويض هذه القطاعات عن الزيادة في أسعار الوقود. وأكد البيان أن "الأسعار تخضع للمراجعة الدورية وفق السعر التاشيري للدولار".

وبهذا تخضع عملية السعر لتكلفة الاستيراد والتي تشكل ما بين 71 في المئة إلى 75 في المئة من سعر الوقود مضافا إليها تكاليف النقل ورسوم الموانئ وضريبة القيمة المضافة وهامش ربح شركات التوزيع، وهذه التكاليف تشكل

في لبنان موزعي المحروقات إلى إطلاق صفارات الإنذار من محطات الوقود تتجه إلى وقف استقبال الزبائن خلال أيام قليلة مقبلة، بسبب نفاذ المشتقات من المحطات وإبار التخزين لديها.

وتأتي هذه التحذيرات في وقت تشهد البلاد تراجعاً حاداً في استيراد المشتقات النفطية لعدم وفرة السيولة بالنقد الأجنبي. وفي تصريح لوسائل إعلام محلية منها إذاعة "البنان الحر" الأربعاء، حذر ممثل موزعي المحروقات فادي أبوشقرا من سلبية الوضع الحالي في قطاع الوقود، "إلا أن الاتصالات متواصلة مع المعنيين، والموضوع لا يحتمل التأجيل".

ورأى أن الأزمة قابلة للحل في غضون 24 ساعة، في حال اتخذ قرار بفتح الاعتمادات المالية اللازمة لتفريغ البواخر على السواحل اللبنانية.

ومنذ شهور، تشتت شركات توريد الوقود اللازم لإنتاج الطاقة أو للمركبات للسوق المحلية، تحويل قيمة الشحنات سلفاً قبل تفريغ حمولتها في أبار تقع قرب الموانئ.

وسجلت أسعار المحروقات الأربعاء ارتفاعاً جديداً، إذ بلغ سعر صفيحة البنزين (20 لتراً)، 41.8 ألف ليرة (28 دولاراً وفق السعر الرسمي) بينما يبلغ سعر الديزل 30 ألف ليرة (20 دولاراً). ويستهلك لبنان يوميا قرابة 12 مليون لتر من المحروقات، وتحوي كل باخرة استيراد 40 مليون لتر من تلك المواد. وتحول مشهد طوابير المواطنين والمركبات أمام محطات الوقود في مختلف المناطق اللبنانية إلى جزء من

مغلقة حتى إشعار آخر



الوقود يلهب جيوب السودانيين

على مرحلتين تبلغ الطاقة الحالية 90 ألف برميل يوميا، ومع ذلك لا تكفي لتغطية الطلب. كما أن هناك ثلاث شركات حكومية ذات انتشار جغرافي واسع تتنافس مع باقي شركات القطاع الخاص في شراء وتوزيع الوقود للمستهلكين والمشاريع الزراعية.

ويتطلع السودان بعد شطبه من القائمة الأميركية لدعم الإرهاب إلى إعادة دمج اقتصاده في المنظومة العالمية، حيث ينتظر الاستتباع الإيجابية لهذا القرار على المستوى الاقتصادي.

وكانت الحكومة قد قررت في فبراير الماضي تعويضا جزئيا للعملة المحلية، في محاولة للقضاء على الاختلالات الاقتصادية والتقديرية.

إلى تراجع إنتاج البلد من النفط، في العقد الماضي من نحو 450 ألف برميل يوميا إلى 60 ألف برميل يوميا، ما دفع البلد إلى استيراد أكثر من 60 في المئة من احتياجاته النفطية كل عام.

1 مليار دولار حجم ما تنفقه الدولة على بند دعم الوقود سنويا، وفق التقديرات الرسمية

وتعمل مصفاة شركة الخرطوم للبترول التي انشئت في يونيو 2000 بطاقة تكريرية قدرها 50 ألف برميل يوميا، وتمت عمليات توسعة المصفاة

الاحتجاجات كان أعنفها في سبتمبر 2013.

وازدادت الأزمة الاقتصادية استفحالا بعد خمس سنوات، وأدت إلى اندلاع ثورة شعبية في ديسمبر 2018، أسفرت

في أبريل 2019 عن الإطاحة بنظام الرئيس عمر حسن البشير، الذي يتهمه السودانيون بأن سياسته الداخلية وتحالفاته ضمن سياسة المحاور وراء الوضع الاقتصادي المتردي للبلد.

ولا يملك السودان موارد كثيرة من الطاقة لتغطية الطلب المحلي وبالتالي تساعده على توفير الأموال وعدم اللجوء إلى رفع الأسعار وحتى منشآت التكرير

القليلة لا تنتج على النحو المطلوب. وتشير البيانات الرسمية وإحصائيات المؤسسات المالية الدولية

وسبق أن أعلنت الحكومة أنها ستطلب مساعدات أميركية عاجلة لترتيب العديد من الملفات الاقتصادية الحارقة وخاصة تلك المتعلقة بنظام الدعم.

وتعتبر أزمة الوقود أمرا اعتياديا منذ أن انفصل الجنوب في 2011 أخذ معه ثلثي إنتاج البلاد من الخام، كما أنه لا توجد مصاف كثيرة للتكرير، ما

يجبر السلطات على توريد الكميات التي تحتاج إليها.

ولكن مشكلة السيولة قلصت كثيرا هامش تحرك الحكومات السابقة، ما جعل الأوضاع تخرج عن السيطرة بشكل

كامل. ففي العام 2012 أقر السودان خمس حزم لرفع الدعم عن المحروقات وديقق الخبز، ما أدى إلى سلسلة من

تآكل البنية التحتية يقلص من إنتاج النفط في ليبيا

وقال صنع الله إن "المؤسسة تخطط لفتح مكتب في لندن الشهر الجاري وهو مشروع استغرق سنوات لتنفيذه وذلك بهدف تسهيل ممارسة نشاطها". وأشار إلى أن المكتب سيركز على المشروعات الهندسية وسلاسل الإمداد والتدريب.

وأعدت المؤسسة تدشين خطط تحسين اتفاقات المشاركة في الإنتاج مع شركات النفط العالمية وهي عملية بدأت في 2012 - 2013.

مصطفى صنع الله
عدم توفر السيولة النقدية والأمن عقبتان أمام بلوغ الهدف

وقال "فهمنا من شركائنا النفطيين على مدى السنوات القليلة الماضية أن لديهم بعض بواعث القلق وعكفنا على علاجها ولهذا السبب يجب وضع نموذج جذاب لشركات النفط العالمية".

وتخطط المؤسسة الليبية للنفط لعقد ورشة عمل مع هذه الشركات قبل طلب موافقة الحكومة على تحديث نموذج اتفاق التقيب والمشاركة في الإنتاج الحالي، لكن صنع الله لم يكشف عن التغييرات التي تسعى إليها.

ورغم خطورة الأوضاع المالية الراهنة إلا أن بعض المحللين يقولون إن الاقتصاد الليبي يمكن أن يتعافى بسرعة بمجرد عودة الصادرات النفطية إلى سابق عهدها.

وترجع أزمة ديون شركات النفط المحلية وعدم قدرتها على الاستمرار في الإنتاج إلى عدم اعتماد الميزانيات اللازمة للمؤسسات الحكومية.

وقال مصدر نفطي بمرقا السدرية لتصدير الخام لوكالة رويترز إن إنتاج شركة الواحة للنفط الليبية انخفض إلى 130 ألف برميل يوميا الأربعاء من 250 ألف برميل قبل يوم.

وتهدف المؤسسة الليبية للنفط إلى رفع طاقة الإنتاج إلى 2.1 مليون برميل يوميا في السنوات القليلة المقبلة من أكثر من 1.3 مليون برميل يوميا حاليا.

ويربط رئيس المؤسسة الوطنية للنفط تحقيق هدف بلاده بزيادة إنتاج الخام خلال الفترة المقبلة من العام الجاري بتوفر السيولة النقدية اللازمة لتطوير الحقول ومزيد من الأمن.

وقال إن "مسألة استقرار الأمن من أهم العقبات أمام بلوغ الهدف، ولكن الميزانية تعد المشكلة الرئيسية".

وأوضح أن تحسين الإنتاج في الحقول النفطية القائمة والتي تعرض بعضها لأضرار بفعل الصراع مهم لبلوغ هذا الهدف.

وكان إنتاج ليبيا 1.6 مليون برميل يوميا قبل اندلاع الحرب الأهلية في 2011، والتي نالت من قطاع النفط وأدت إلى هبوط الإنتاج إلى 100 ألف برميل يوميا العام الماضي.

ويملك النفط القوة الدافعة للاقتصاد الليبي حيث يمثل نحو 96 في المئة من الصادرات وما يصل إلى نحو 98 في المئة من إيرادات خزينة الدولة.

طرابلس - كشف المسؤولون عن قطاع النفط في ليبيا الأربعاء أن تآكل البنية التحتية في بعض المنشآت وتضرر بعض الأنابيب قلصا من إنتاج الخام للبلد العضو في منظمة أوبك، حيث أن تعطيل عمليات الصيانة الدورية حد من الصادرات وجعل العائدات تقل.

وأكد رئيس المؤسسة الوطنية للنفط المملوكة للدولة مصطفى صنع الله خلال منتدى الاستثمار بليبيا على الحاجة إلى التمويل لإجراء إصلاحات ملحة بالقطاع النفطي بعدما تضرر الإنتاج جراء تآكل بخطوط أنابيب في الآونة الأخيرة.

وقال إن بلاده "فقدت نحو 50 ألف برميل يوميا من إنتاج الخام بوحدها أكاكوس للعمليات النفطية في الأسبوعين الماضيين وإن الإنتاج من شركة الواحة للنفط انخفض بسبب حالات تسرب بخط أنابيب".

وتعاني شبكة أنابيب النفط من مشاكل فنية مرتبطة بتقادم الخطوط، إلى جانب تعرض جزء منها طيلة السنوات العشر الماضية لعمليات تخريب من جانب جماعات مسلحة.

ويحاول قطاع النفط الليبي النهوض من جديد بعدما أقعدته الاضطرابات منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011 في وقت تشدد فيه تحديات سوق النفط العالمية.

وحذر صنع الله في كثير من المرات منذ بداية العام الجاري من أن إنتاج الخام مرشح لتراجع أكبر في ما تبقى من 2021 بسبب الديون وعدم قدرة الشركات على الاستمرار في الإنتاج.

أزمة الوقود تتفاقم والمحطات تتجه للإغلاق في لبنان

تفاصيل الحياة اليومية، حيث ينتظر الناس لساعات كي يحصلوا على مادي البنزين والمازوت.

فادي أبوشقرا
فتح الاعتمادات المالية لتفريغ شحنات البواخر هو الحل

ويدهم مصرف لبنان المركزي 85 في المئة من تكلفة استيراد المحروقات، من خلال تغطيته الفارق بين سعر صرف الدولار الرسمي البالغ 1515 ليرة وسعره المتداول في السوق الموازية والبالغ 13 ألف ليرة حاليا.

وفق بيانات رسمية، بلغت في العام الماضي تكلفة الدعم لاستيراد البنزين

مغلقة حتى إشعار آخر

مغلقة حتى إشعار آخر

مغلقة حتى إشعار آخر

مغلقة حتى إشعار آخر

مغلقة حتى إشعار آخر

مغلقة حتى إشعار آخر

مغلقة حتى إشعار آخر

مغلقة حتى إشعار آخر

مغلقة حتى إشعار آخر

مغلقة حتى إشعار آخر

مغلقة حتى إشعار آخر